

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

The role of SMEs in achieving economic development

محمد ميلود قاسمي

نصيرة سعدي

جامعة بومرداس. الجزائر

جامعة بومرداس. الجزائر

Email: kasmi.mouhamed1990@yahoo.com Email: saidinana@hotmail.com

Received: 23/02/2018

Accepted: 30/04/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة وأنها أصبحت تتميز في الآونة الأخيرة باهتمام العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وهذا راجع إلى مجموعة من الخصائص التي يتصف بها هذا النوع من المؤسسات والذي يمس الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على تنمية الصادرات وكذلك على البطالة بتوفيره لمناصب الشغل مع ضمان التكوين واكتساب الخبرة، حيث خلصت الدراسة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال منخفضا فينعكس ذلك بالسلب على مؤشرات التنمية الاقتصادية، وهذا راجع إلى مجموعة من العوائق التي لا زالت تعرقل هذه المؤسسات والتي منها مشكل العقار ومشكل التمويل والائتمان إضافة إلى عدم استقرار النصوص القانونية ومشاكل التسويق والتخزين ومعوقات اقتصادية كعدم الاتساق في السياسات الاقتصادية وكذلك نقص العمالة المدربة والخبرة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التطور الاقتصادي.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of small and medium enterprises on the economic development in Algeria, especially since it has become characterized recently by the interest of many countries, especially the developed ones, and this refers to the group of characteristics that characterize this type of institutions, which affects the GDP, which is reflected in the development of exports as well as unemployment by providing it for jobs, while ensuring training and gaining experience. The study concluded that the number of small and medium enterprises is still low, and this is reflected in the indicators of economic development. These institutions are still affected by the problem of property, the problem of finance and credit, the instability of legal texts, marketing and storage problems, economic obstacles such as lack of consistency in economic policies, and the shortage of trained and experienced workers.

Keywords: small and medium enterprises, economic development, economic evolution.

JEL Classification: O12; Q01.

* مرسل المقال: محمد ميلود قاسمي (kasmi.mouhamed1990@yahoo.com)

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطب جديد في اقتصاديات التنمية وذلك بالنظر الى المزايا الايجابية التي تنطوي عليها من سرعة في التأقلم مع التقلبات الاقتصادية مثل التغيرات في الطلب والقابلية للابتكار والتجديد وهذا ما يمنح منتجاتها القدرة التنافسية.

ومما لا شك فيه أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية كبير، و ذلك من خلال مساهمتها في تحسين جودة المنتج المحلي، وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والإستهلاك وكذلك العمالة، ولكن لا يخفى علينا أن نشاط هذه المؤسسات لا بد وأن يزاول في مناخ استثماري خالي من المشاكل والعراقيل التي تثبط السير الجيد لمثل هذه المؤسسات، حيث تتمثل غالبا هذه العراقيل في مشكل التمويل والعقار وغيرها...، لهذا من خلال هذا الطرح وبسقاطه على حالة الجزائر تتضح لنا معالم الاشكالية التي نحن بصدد دراستها وهي :

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر وماهي ابرز العراقيل الرئيسة التي تثبط من تطورها؟

وللإجابة على هذه الاشكالية إرتأينا أن نقسمها الى جزئين الجزء الأول نتطرق فيه إلى الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية، والجزء الثاني إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية وكذلك التعرض لمختلف العوائق والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على مجموعة من المعايير في تصنيفها وتعريفها من خلال الدور والأهمية التي تكتسبها في النشاط الاقتصادي، وكل هذه الأسباب عملت على زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التخطيط واتباعها في البرامج الاقتصادية للعديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف تعريف الاقتصاديون والباحثون والمختصون لها في هذا المجال، حيث يعتبر هذا الاختلاف نقطة فصل يتم من خلاله التفرقة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الأخرى، ومن خلال هذا سنقوم بالتطرق في هذا المحور على مجموعة من التعاريف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون صادرة من قبل جهات رسمية وكذا أشكال وخصائص هذه المؤسسات.

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يحتوي الادب الاقتصادي في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة تعريف تعود مرجعيتها إلى الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي وكذا طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه.

1-1-1-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : من خلال التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن إدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، المشروعات الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي تعود ملكيتها وإدارة شؤونها بالشكل المستقل ولا يكون لها القدرة على السيطرة في مجال نشاطها الذي تمارسه، وذلك بالنظر الى حجم مبيعاتها القليل نسبيا، واليد العاملة القليلة بالمقارنة مع كبريات الشركات في نفس النشاط أو الصناعة، كما يبلغ عدد العمال 250 عاملا كحد أقصى وإجمالي الاموال المستثمرة لا يزيد عن 03 مليون دولار.¹

1-1-2-تعريف البنك الدولي: قدم البنك الدولي مجموعة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في عملية الفصل والتقسيم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال فرعه " المؤسسة الدولية للتمويل " وتمثل هذا التقسيم بواسطة هذه المعايير في إعطاء الأصناف التالية:²

-**المؤسسة المصغرة :** تعتمد شروطها أساسا على أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها اقل من 100000 دولار ونفس الشرط السابق يعتمد على حجم المبيعات السنوية.

-**المؤسسة الصغيرة:** وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية وهي التي تضم أقل من 50 موظفا.

-**المؤسسة المتوسطة :** تبلغ أصولها أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية أما عدد موظفيها أقل من 300 موظف.

1-1-3-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل:12-12-2001 المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع و/أو خدمات:³

-تشغل من 1 الى 250 عاملا؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري؛

- استيفاء جميع معايير الاستقلالية.

الجدول (1): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

مجموع الحصيلة السنوية		رقم الاعمال		عدد العمال		المعيار
الحد الاقصى	الحد الادنى	الحد الاقصى	الحد الادنى	الحد الاقصى	الحد الادنى	نوع المؤسسة
20 مليون دج	01 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	09	01	المؤسسة المصغرة
100 مليون دج	10 مليون دج	200 مليون دج	20 مليون دج	49	10	المؤسسة الصغيرة
500 مليون دج	100 مليون دج	2 مليار دج	200 مليون دج	250	50	المؤسسة المتوسطة

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77، الصادر بتاريخ 12-12-2001، ص ص: 06-05.

1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحتوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الخصائص نذكر منها:

1-2-1- الاستثمار والتمويل: من الخصائص الجوهرية والرئيسية التي تتميز بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنها تعتمد في تمويل نشاطاتها سواء في مرحلة الانشاء أو بعده أي التوسيع والتطوير على الموارد المالية الذاتية كالهبات أو التراكات مثلا أو الاقتراض من الأصدقاء أو من أفراد العائلة مما يعني لجوء مالكيها الى الاقتراض أي التقدم الى للحصول على قروض بمختلف الصيغ من البنوك.⁴

1-2-2- المرونة: أي استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانخفاض الحاصل للحصيلة السوقية بسبب انخفاض الطلب على السلعة المنتجة يكون أكبر منه في المؤسسات والشركات الكبرى، و ذلك بسبب الاختلاف الكبير في التكاليف الثابتة والتي تعمل على التقليل من الكمية المنتجة فسينعكس ذلك على ارتفاع سعر السلعة في المؤسسات الكبيرة، في حين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون التكاليف المتغيرة أعلى من و أكبر من التكاليف الثابتة.

وبالتالي تستطيع هذه المؤسسات و بمرونة كبيرة من تعديل تركيبة تكاليفها وبشكل سريع لمواكبة النقص الذي طرأ على الطلب على منتجاتها، ناهيك عن الميزة الأخرى لهاته المؤسسات فهي أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية واكتساب الخبرة السريعة، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا للتراكم الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومخبرا للنشاطات والصناعات الجديدة.⁵

1-2-3- التجديد: أي ان هناك صلة قوية بين الأفكار والابتكار الجديدة والأرباح المحققة، من خلال إيجاد أساليب وأفكار انتاج جديدة وأصيلة تنعكس مباشرة على اذواق و آراء المستهلكين حول المنتج المقدم في الأسواق، وبذلك يجدون حوافز بشكل مباشر للعمل.⁶

1-2-4- الإدارة والتسيير: في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بالضرورة ان يكون المسير ملما بالقواعد العلمية والفنية للإدارة، ففي الغالب يكون المسير جاهلا للقواعد البسيطة للتصرف العلمي والعصري ويكون أيضا المسير هو المالك للمؤسسة وهذا ما يحوله اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً.⁷

1-2-5- التكنولوجيا والتقنيات المستعملة: يعتبر نمط التقدم التقني المستخدم في هذه المؤسسات أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة مكثفة للعمل، بسيطة التكلفة، بالمقارنة مع التقنيات المكثفة لرأس المال.⁸

1-3- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال مختلفة تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهي كالتالي:⁹

- طبيعة توجه المؤسسات.

- طبيعة تنظيم العمل.

- طبيعة المنتجات.

1-3-1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

وهنا يمكن التمييز بين عدة تصنيفات نذكر منها مايلي :

* المؤسسات العائلية:

وهي مؤسسات تنشأ بمشاركة أفراد العائلة وتكون إقامتها في المنزل، وفي أغلب الأحيان يمثلون اليد العاملة، حيث تسوق بكميات محدودة أما إنتاجها يكون عبارة عن منتجات تقليدية عادة.

* المؤسسات التقليدية:

وهي وهي المؤسسات التي تستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال ويتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، و يمكن أن نميز بين نوعين:

- مؤسسات حرفية:

تحتاج إلى تدريب خاص ومهارات فنية، وتمارس داخل ورشات وغالبا ما يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال، وهي تمتاز بقابلية التطور والتكيف مع الأوضاع المتغيرة وتعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال.

- مؤسسات حرفية خدماتية:

وهي تقدم خدمات معينة للأفراد مثل خدمات الصيانة وتمارس داخل ورشات صغيرة.

1-3-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات:

يتم من خلال هذا التصنيف التركيز على معيار النشاط التي تمارسه المؤسسات غير اخذين بعين الاعتبار الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات.

ويمكن التمييز بين:

*مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتضم كل من:

-الخشب ومشتقاته.

-المنتجات الغذائية.

-تحويل المنتجات الفلاحية.

-منتجات الأحذية والنسيج.

ومن هنا نلاحظ أن السلع الغذائية تعتمد على قاعدة واسعة من المواد الأولية في حين أن صناعة الأحذية والنسيج مثلا تعتمد على عنصر يد عاملة كثيف.

*مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:

يحتوي هذا النوع على كل المؤسسات المختصة في:

-الصناعة الكيماوية.

-الصناعة الميكانيكية والكهرومنزلية.

-تحويل المعادن.

- صناعة مواد البناء.

وتتميز هذه الصناعات بشدة الطلب المحلي خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

*مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تعتمد هذه الصناعة بالإضافة إلى المعدات والأدوات والتكنولوجيا المتطورة ، الى رأس مال كثيف نوعا ما وذلك راجع الى ضخامة قيمة أصولها، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة ولهذا يكون مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة أو تدخل المؤسسات الصغيرة من حيث التوزيع فقط.

1-3-3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: ويمكن أن نميز:

-المؤسسات المصنعة: نجد أن المؤسسات الصناعية التي تجمع بين خصائص المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، فتقسيم العمل مختلف، وكذا تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب متطورة وعصرية في التسيير، من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع الشبكة التسويقية.

-المؤسسات غير المصنعة.

أما المؤسسات الغير المصنعة هي التي تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر النظام الأول موجه للاستهلاك الذاتي واشباع الرغبة الذاتية فقط ، أما النظام الثاني الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين ويكون إنتاجه عبارة عن سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن أي يشبه الى حد ما الانتاج حسب الطلب ، وهنا يمكن أن نميز بين الإنتاج الحرفي الذي يزاول في المنازل محله والإنتاج الحرفي الذي يزاول في الورشات.

2-التنمية الاقتصادية:

يرتكز مفهوم التنمية الذي كان شائعا في البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين هو الزيادة السريعة والمستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي الزيادة في دخل الفرد عن طريق زيادة الانتاج من خلال مزيج من الاستثمار والادخار والمعونات وبالتالي كانت التنمية مرتبطة بمفهوم النمو الاقتصادي، لكن الدراسات الحديثة بينت بعد ذلك عدم صواب ودقة مفهوم التنمية التي يعزى لها مجرد النمو الاقتصادي فقط فقد أصبحت مستويات معيشة بلا تحسن واستمرت الشرائح واسعة من السكان المجتمع تعاني من الفقر والجهل والمرض وبالتالي لم يساعدها ذلك في تغيير وضعها، هذا ما دعى الى إعطاء مفهوم للتنمية يتميز بنوع من الشمولية.¹⁰

2-1- مفهوم التنمية الاقتصادية: تعتبر التنمية الاقتصادية عملية مزج تستخدم فيها الهيئات المسؤولة في الدولة كل الموارد المتاحة، لتحقيق معدلات سريعة من التوسع الاقتصادي، والذي ينكس على الزيادة المطردة في دخلها الوطني، بحيث لن يتحقق الزيادة إلا إذا صاحب استخدام الموارد المتاحة توفر رأس المال والخبرة الفنية والتطور التكنولوجي مع التغلب على مختلف معوقات التنمية الاقتصادية.¹¹

كما أن التنمية الاقتصادية تتمثل في التحقيق المستمر للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكلية الانتاج ونوعية و مزيج السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق العدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.¹²

2-2- عناصر التنمية الاقتصادية: انطلاقا من التعاريف السابقة نوجزها فيما يلي:¹³

- الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل وليس جزئي فهي لا تنطوي على الجانب الاقتصادي المادي فحسب، ولكن أيضا على الجوانب أخرى منها الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والاخلاقي وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، أي التوازن الاجتماعي بين مناطق الجغرافية للوطن والفئات الاجتماعية.

- كما تعتبر أنها حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة عادة طويلة نسبيا، مما يعني أن التنمية عملية طويلة الاجل، أي أنها تتصف بالاستدامة او الديمومة .

- حدوث تحسنات في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة : حيث أن مفهوم التنمية الصحيح لا ينطوي فقط على نمو نصيب الفرد من الناتج بل أيضا أن العدالة في توزيع ثمار النمو على أفراد هذا المجتمع، والذي يضمن له تحقيق اشباع لحجته الضرورية، وبهذا فالتنمية تمثل أيضا التحسينات الواردة على السلع الاستهلاكية التي يتيحها القطاع الإنتاجي لأكثر شرائح المختلفة من السكان، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود أو الضعيف.

- كما تعمل على ضرورة تحسن النوعي للسلع والخدمات المقدمة للأفراد، لأن زيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن مستوى لاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة : سوء التغذية، ارتفاع معدل الامية، سوء الحالة الصحية، سوء المسكن.

- تغير هيكل الانتاج بما يضمن توسع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الانتاج من قطاعات مختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات ومتنوع، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

2-3- متطلبات التنمية الاقتصادية : يجب توفر مجموعة من الشروط لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة تمس جوانب عديدة بما في ذلك البعد الاقتصادي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في عملية التنمية، حيث نوردتها كما يلي:¹⁴

- الحد من التبعية الاقتصادية، ينحصر هذا في دفع البلد نحو الاعتماد على نفسه والتقليل من التبعية الاقتصادية للخارج من خلال انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للقطاعات المحلية وانعكاس ذلك على الاعتمادية الذاتية والتخلص من الارتكان لقطاع معين مرتبط بالعالم الخارجي وبالتالي يصبح مصيره مرتبط بتلك الدول المتقدمة وهذا شرط يتفرع إلى تقليل الصادرات وتوجيه الانتاج إلى تلبية حاجات السوق المحلية، و تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وإعادة توزيع الموارد نحو قطاعات ذات إنتاجية .

- العمل على تغيير نمط السلوك الاستهلاكي للأفراد، حيث وفي الدول النامية أضحي السلوك الاستهلاكي رهن الدعاية والإشهار لمختلف الشركات المتعددة الجنسيات القابعة في الدول النامية، ومحاولة تقليد نمط الاستهلاك الغربي والذي هو غير ضروري في بعض الاحيان.

- العدالة الاجتماعية، والتي تتمثل في ربط الدخل بالانتاجية المقدمة والإسهام في عملية التنمية، و تقليل التفاوت في الدخل من خلال توزيع الدخل والثروة بواسطة هذا المبدأ .

- العمل على تحقيق لاستقرار والذي يستدعي التنسيق بين السياسات الاقتصادية وعملها في اتجاه عام واحد، لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة اللازمة، فالاستقرار يعد مطلب ضروري للتنمية الاقتصادية من خلال انعكاسه على مناخ الاستثماري وعلى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

2-4- علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية: 15

تعتبر الموارد الطبيعية المتاحة الرابط بين التنمية الاقتصادية والبيئة، ويظهر الارتباط بدقة من خلال المقادير المستخدمة في المشاريع التنموية، فإذا كان الاستخدام هذا بطرق عشوائية وجائرة لا يخضع للدراسة سيؤدي ذلك وبالتأكيد الى الاضرار بالبيئة والمحيط في المستقبل ونضوب تلك الموارد وبروز مختلف المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء والتصحر .

ذلك لأن الدراسات العلمية وحتى الاقتصادية منها تولي أهمية كبيرة الى الموارد النادرة أو الناضبة (ندرة الموارد) مهمة الموارد التي تتميز بالوفرة كالماء أو الهواء وتم اعتبارها انه ليس لها قيمة تبادلية سوقية، فهي متوفرة وتستهلك وتستخدم دون ضوابط أو قيود ، لكن بعد ذلك تغيرت النظرة والرؤية إلى هذه الموارد، لما سببت أضرار جسيمة للكائنات الحية من جراء استعمال المفرط لها، وتغيرت النظرة الاقتصادية الى هذه الموارد الحرة إذ اصبح ينظر اليها من جانب قيمتها الاستعمالية نظر لأن التلوث يسبب انخفاضاً كبيراً لهذه القيمة مما يترتب عليه تكاليف باهظة سواء لإزالة التلوث أو لإيجاد البديل لهذه القيمة.

ثانيا: دراسة لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المشاكل التي تعاني منها

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق الثروات وتوفير مناصب العمل لذلك يجب العمل على ترقيتها مما يؤدي إلى التحقيق التنمية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من حدة البطالة بشكل رئيسي باعتبار أن البطالة أصبحت متفشية بشكل كبير وسط الشباب وهذا ما جعلها تحتل مكانة كبيرة وهامة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال مساهمتها في التقليل من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتوفير مناصب شغل وفتح مشاريع هامة بالنسبة للشباب المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين وغيرها، لذلك فهي تعمل على خلق الثروة وتشجيع فرص الاستثمار

وتنمية روح المخاطرة وخاصة بالنسبة لمالكي رؤوس الأموال من خلال المساهمة في أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وسنتناول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية من خلال العناصر الآتية:

1-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة:¹⁶

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية المحرك الأساسي في الاقتصاد من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في التخفيف من حدة البطالة، لذلك يجب العمل على تدعيم هذا النوع من المؤسسات والعمل على ترفيته من أجل خلق مناصب شغل وتوفير يد عاملة كما أن هناك مجموعة من الخصائص السالفة الذكر التي تساعد المؤسسات المصغرة على امتصاص البطالة، ومن بين هذه الخصائص اعتمادها على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية والتي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية وهذا ملائمتها سواء للبيئة الاقتصادية أو الإجتماعية لهذه الدول مما يؤدي إلى خفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرصة عمل. كما لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مهارات ومؤهلات دراسية عالية كذلك التي يتم اعتمادها في المؤسسات الكبيرة.

1-2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الادخار:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات حجم صغير، أي هي ليست بحاجة لرؤوس أموال ضخمة كذلك التي تستخدمها المؤسسات الكبيرة، فهي تتطلب أموال قليلة من خلال الادخارات الخاصة بالأفراد بغرض استثمارها وامتصاص جميع الأموال الكامنة لدى صغار المستثمرين.¹⁷

1-3- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

إن ما يميز أي قطر في العالم سواء في البلدان المتقدمة أو النامية هو وجود مدن تحظى بعدد كبير من المؤسسات وتنوع منتجاتها، على غرار الأرياف التي قد تكون فيها هذه المؤسسات منعدمة، لهذا فإن بعض المستثمرين يقومون بإنشاء هذا النوع من المؤسسات من أجل تغطية طلبات واحتياجات المستهلكين في الأرياف بالتزامن مع وجودها ووجود مؤسسات كبرى على مستوى المدن وبالتالي تحقيق نوع من التنمية المتوازنة بين الأرياف والمدن.¹⁸

1-4- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

تعتمد المؤسسات والكيانات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة، وهذا لاعتماد هذه الأخيرة على عمليات البحث والتطوير مما جعلها مصدرا رئيسيا في توفير السلع والخدمات للمؤسسات والشركات العملاقة سواء محليا أو أجنبيا، حيث توفر هذه المؤسسات خاصة المتخصصة منها في توفير بعض السلع وتزويد الكيانات العملاقة بالقطع والمكونات التي تدخل في الناتج النهائي، لهذا تعتبر هذه المؤسسات مكملة للكيانات الكبرى ولا تستطيع التخلي عنها لأن غيابها يؤثر بالسلب على المكاسب والنتائج التي تحققها، لذلك تسعى دائما إلى جذبها إلى جانبها.¹⁹

1-5- تنمية الصادرات: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة في عمليات التصدير من خلال زيادة منتجاتها في الأسواق وتنوعها وتميزها بعدة خصائص، ما جعل هذه المؤسسات تحتل مكانة كبيرة وفعالة في اقتصاديات البلدان من أجل تنمية صادراتها ومن بين الخصائص التي تتميز بها هذه السلع:²⁰

-تعتمد معظم منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمل اليدوي، مثل: المنتجات التقليدية كصناعة الزرابي والفخار والحلي وغيرها والتي تلقى قبول ورواج كبير سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية؛

-تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحول من نشاط لآخر ومن سوق لآخر بسبب انخفاض حجم إنتاجها على المدى القصير وهذا ما يكسبها خاصية المرونة؛

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40%-46% في الدانمارك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا وشكلت حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية في ألمانيا عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان الشرق الاوسط وإلى 50% في الصين .

1-6- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والإبتكار:

تتفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة من حيث الإبتكارات التي تحققها، وذلك باعتبارها مصدر للإبداع والإبتكار من جميع النواحي، فهي تعمل على طرح هذه الإبتكارات في الأسواق خلال مدة زمنية قصيرة تقدر ب 2.2 سنة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أن معظم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم أشخاص ومستثمرون مبتكرون، مبدعون وناجحون فهم حاملون للأفكار الجديدة التي تعتبر مفتاح النجاح، كما أن هذا النوع من المستثمرين يعملون على المخاطرة وعدم التأكد من الأرباح التي يمكن أن تتحقق مستقبلا، فبالتالي تعمل هذه المؤسسات على خلق روح المبادرة الفردية والجماعية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات جديدة لم تكن متواجدة في السوق من قبل.²¹

1-7- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التشغيل:²²

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين الوسائل الفعالة في امتصاص ظاهرة البطالة عن طريق فتح مناصب عمل للعديد من البطالين، باعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت مشكلة متفشية في معظم دول العالم وهذا ما دفع إلى زيادة إنشاء عدد كبير من هذه المؤسسات من أجل امتصاص الضغط الإجتماعي الذي تواجهه مختلف الدول، فهي تؤدي دورا مهما في القضاء على البطالة وزيادة تشغيل اليد العاملة لزيادة عملية التنمية الاقتصادية.

1-8- دورها في زيادة الناتج الداخلي:²³

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع الناتج الداخلي الخام من خلال توفير مناصب شغل وتنشيط اليد العاملة التي تعتبر من العناصر الأساسية لعوامل الإنتاج، فكلما زادت عملية التشغيل أدى ذلك إلى الزيادة في دخل

الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لهم من خلال تخصيص جزء من الدخل للاستهلاك والباقي للإدخار الذي يوجهه بدوره إلى الاستثمار في مشاريع خاصة، أو الادخار في البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل على استثماره، كما تعمل هذه المؤسسات أيضا على زيادة الإنتاج وتوافر المنتجات وزيادة المنافسة مما يؤدي إلى وصول السلع إلى المستهلك بأسعار معقولة وبأقل تكلفة، فكل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الداخلي الخام وتنوعه نظرا لتوفر العديد من المؤسسات.

1-9- تكوين الإطار المحلي: 24

إضافة إلى الأدوار السابقة نجد أ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتدريب وتكوين الأفراد على المهارات الإنتاجية، الإدارية، التسويقية والمالية في ظل نقص وضعف مراكز التكوين والتدريب، حيث تكون هذه التدريبات داخل أو خارج المؤسسة عن طريق تربصات ميدانية خارج المؤسسة تتعلق بالعمل نفسه لكسب المهارات التي يتطلبها هذا العمل. كما أن هذا النوع من المؤسسات يساهم في تدريب وتكوين الموظفين وإكسابهم المهارات اللازمة من أجل تأهيلهم مستقبلا للعمل في مهام مختلفة وخلال فترات زمنية قصيرة مما يؤدي إلى زيادة معارفهم واتساع مداركهم وخبراتهم في القيادة والتسيير الأمثل من أجل اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- قام وزير الصناعة والمناجم السيد محجوب بدة يوم الثلاثاء 02 أوت 2017²⁵ بمقر الوزارة برأس لقاء تشاوريا مع مجموعة من رؤساء الجمعيات المهنية التي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة. هذا اللقاء الذي يأتي بعد المصادقة من طرف البرلمان على مخطط عمل الحكومة يتمحور حول تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ضمن السياسة الحكومية التي تولي مكانة خاصة لخلق نسيج قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على توفير فضاءات الحوار لذلك.

قامت وزارة الصناعة والمناجم بتأسيس المجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي إطار المنظومة الجديدة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليكون بمثابة الهيئة الوطنية للتشاور الدائم لهذه المؤسسات. وسيعمل المجلس في تشكيلته على جمع جمعيته العامة مؤسسات وهيئات عمومية تكلف بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب السيد بدة.

وشدد السيد الوزير قائلا: إن المنتظر من هذا المجلس هو القيام بتقديم المزيد من التعاون والتكامل في جهود التنمية الاقتصادية والعمل على زيادة التقارب في استخدام الموارد والوسائل المتاحة بالإضافة إلى إعطاء فعالية أكبر لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالمناسبة أشار السيد بدة إلى جملة من التدابير الرامية إلى تعزيز ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصاعدة. *إنشاء صندوق للإطلاق يقوم بتمويل المؤسسات الناشئة للتكفل بنفقات البحث والتطوير وإعداد النماذج. وسيعمل على تعزيز هذا الصندوق، الذي يهدف أيضا إلى تحسين نوعية المرافقة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

ومن جهة أخرى، أكد السيد بدة في إطار التنمية الاقتصادية المحلية بأن الحكومة ستبادر على اتخاذ كل التدابير من أجل مساعدة ودعم وترقية التنافسية الصناعية لها وكذا تمكينها من الحصول على المحلات المناسبة لطبيعة نشاطها.

*تعديل مرتقب للمرسوم المتعلق بحساب التخصيص الخاص المعنون **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية** الذي سيتكفل فور اعتماده، ب 25 بالمائة من الأعباء المرتبطة بأنجاز الاستثمارات في المناطق التي يجب تطويرها على غرار الجنوب والهضاب العليا.

*كما كشف الوزير بذات المناسبة، منذ نشأة هذه المؤسسات وكذلك خلال مرحلة الاستغلال عن إطلاق برامج لتحديث المؤسسات وتطويرها عبر التكفل بالتكوين وتحسين التسيير والمرافقة.

- في إطار العمل على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمنة في مخطط عملها، تنظم وزارة الصناعة والمناجم تحت رعاية السيد يوسف يوسف وزير الصناعة والمناجم، يوم 2017/11/28²⁶ بقاعة الجزائرية بقصر المعارض بالصنوبر البحري، الجمعية العامة الانتخابية للمجلس الوطني للتشاور من أجل العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-194 المؤرخ في 16 رمضان 1438 الموافق ل 11 جوان 2017 والمتضمن مهامه وتنظيمه و كيفية سيره.

كما تهدف هذه الجمعية العامة الأولى إلى التنصيب الرسمي للمجلس من طرف السيد وزير الصناعة والمناجم وكذا انتخاب مكتبه من طرف أعضاء الجمعية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس هيئة للتشاور مكلفة بترقية الحوار والتشاور حول المسائل المتعلقة بتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجمعيات والمنظمات المهنية الممثلة لهذه الفئة من المؤسسات من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يعمل المجلس على المساهمة في تنمية الشراكة عام/خاص في مجال وضع وتقييم سياسات الدعم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا. كما يعمل أيضا على تحسيس الجمعيات والهيئات المهنية بسياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتهجة من قبل السلطات العمومية.

وعليه فإن الجمعية العامة للمجلس تتشكل من ممثلي الإدارات والوكالات المكلفة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الخبراء وممثلي الجمعيات والمنظمات المهنية التي تمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتمكين المجلس من القيام بمهامه فإن جمعياته العامة مهيكلت على شكل لجان متخصصة هي:

-لجنة الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الاعلام والاتصال وتطوير المؤسسات الناشئة.

-لجنة استراتيجية تطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-لجنة اليقظة ونظام المعلومات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-لجنة البحث والتطوير والابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-لجنة الشراكة عام/خاص والمناولة.

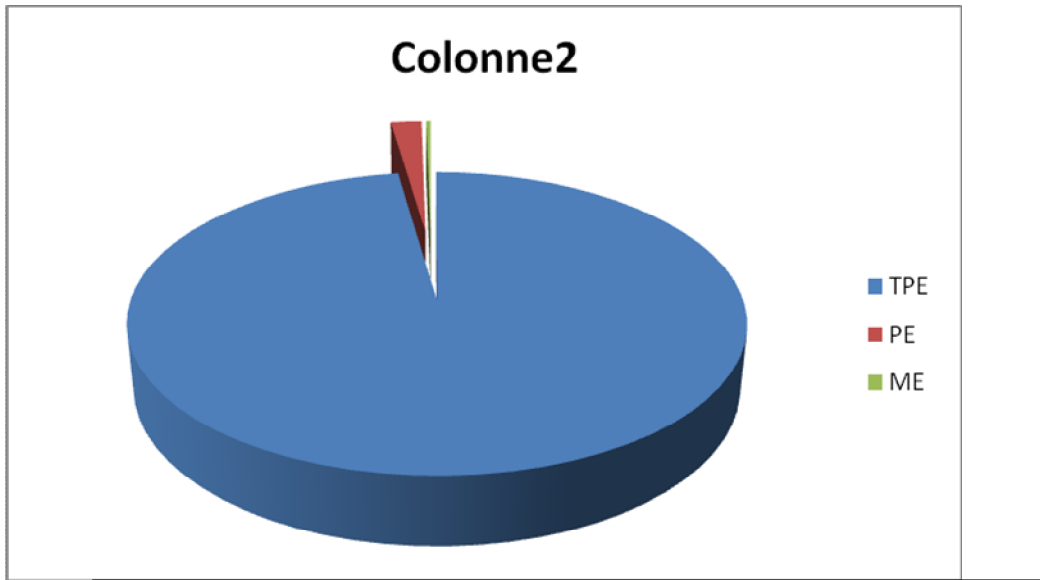
1-2- إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016:

الجدول رقم 02: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

النسبة	عدددها	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
97%	983 653	المؤسسات المصغرة (أقل من 10 أجراء) TPE
2.7%	27 380	المؤسسات الصغيرة (بين 10 و 49 أجيير) PE
0.3%	3 042	المؤسسات المتوسطة (بين 50 و 249 أجيير) ME
100%	1 014 075	المجموع

La source: Ministère de l'industrie et de mines, Bulletin d'information statistique de la PME, Edition N29 Novembre 2016, P10.

الشكل رقم 01: نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن المؤسسات المصغرة تمثل الشطر الأكبر مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن بالرغم من النسبة التي تعتبر صغيرة إلا أنها تساهم في زيادة الإنتاج المحلي، وامتصاص جزء من البطالة وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

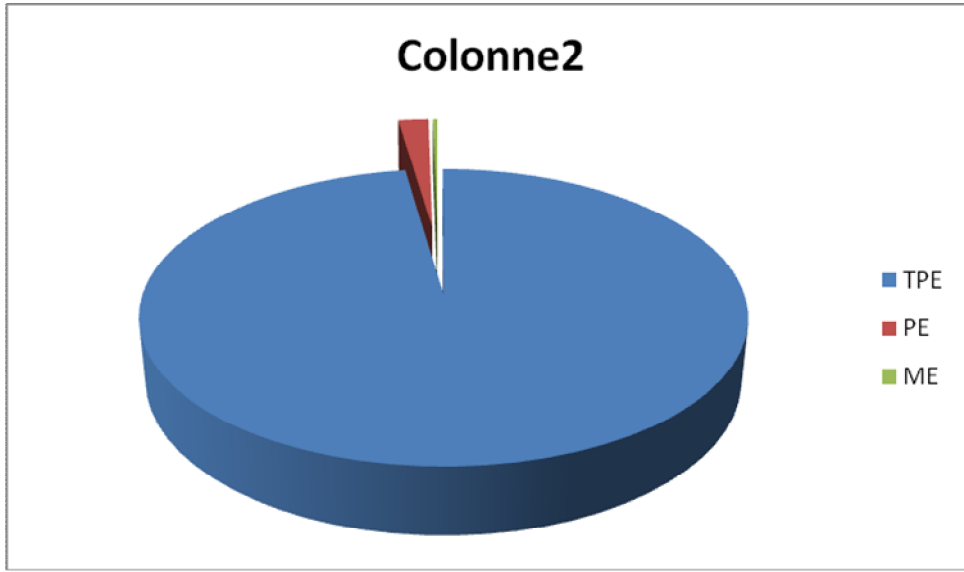
2-2- إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2017:

جدول رقم 03 : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017

النسبة	عددتها	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
%97.7	1 035 891	المؤسسات المصغرة (أقل من 10 أجراء)
% 2	21 202	المؤسسات الصغيرة (بين 10 و 49 أجير)
% 0.3	3 196	المؤسسات المتوسطة (بين 50 و 249 أجير)
% 100	1 060 289	المجموع

La source: Ministère de l'industrie et de mines, Bulletin d'information statistique de la PME, Novembre 2017, P10. Edition N31

الشكل رقم 02: نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن هناك انخفاض في المؤسسات الصغيرة وهذا ما انعكس إيجابيا على المؤسسات المصغرة، أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فهناك زيادة قليلة، لهذا يجب العمل على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة الانتاج المحلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات وبالتالي التعامل بالعملات الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية، كما أن العمل على تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه خفض من معدلات البطالة المتفشية في المجتمع الجزائري.

3-المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحد من عملية نشاطها ومن بين هذه المشاكل ما يلي:²⁷

3-1- مشاكل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية:

عملت السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول خاصة النامية منها على إهمال أوضاع السياسات الصغيرة والمتوسطة وذلك إذا قارنا الاهتمام الكبير الذي أعطي لإنشاء الكيانات الكبرى، كما أن معظم الدول النامية لم تقم بتقديم أية برامج من أجل توجيه وتنظيم الصناعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها من الناحية المالية والفنية، وكل هذا يؤثر سلبا على أنشطة أصحاب هذه المؤسسات. كما نجد أيضا بعض الصعوبات على المستوى الهيكلي التي تحد من نجاعة ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها ضعف الاستثمار بفعل ضغوطات البنوك المالية والضغوطات الخارجية التي تؤثر على ضعف الإنتاج على المستوى المحلي وضعف الاندماج بين قطاعات الاقتصاد الجزائري.

3-2- مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية:

من بين المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشكل النقل، حيث تواجه صعوبات في نقل خدماتها الأولية أو منتجاتها النهائية من المصدر إلى السوق بتكاليف مناسبة. كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في الأرياف والمناطق النائية خاصة تواجه مشكل نقص المياه وخدمات المجاري المائية والطاقة الكهربائية وعدم تواجد الأرضية المناسبة للممارسة أنشطتهم، وهذا ما يؤدي ببعض المؤسسات وفي بعض الأحيان بممارسة طرق غير رسمية تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي الاستدانة.

3-3-مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل التخزين نتيجة لعدم وجود أماكن مخصصة لتخزين المواد الأولية والمواد الخام المتعلقة بالمدخلات أو تلك المتعلقة بالمرحلات، كما تواجه أيضا مشكل عدم التسيير الجيد للمخزون من حيث الآجال، الكمية والانتظام الذي يلزم توفر تحكم جيد في الدورة التخزينية هذا يؤدي إلى نقص أو زيادة المخزون وبالتالي تذبذبه مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة في العمليات التخزينية بدلا من زيادة استثمارها في العمليات الإنتاجية والتسويقية.

كما أن الاختلال في المخزون كنقصه مثلا من شأنه أن يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء في هذه المؤسسات والتوجه إلى مؤسسات أخرى واحتمال فقدانهم نهائيا، كما تواجه المؤسسات الصغيرة منافسة من قبل المؤسسات المماثلة أو المؤسسات الكبيرة وحتى المؤسسات الأجنبية.

3-4-مشاكل نقص العمالة المدربة

تعمل المؤسسات الكبرى على جذب العمالة المدربة والمؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة كبيرة وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :

- تتميز المؤسسات الكبيرة في دفع أجور مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على دفع أجور عالية للعمال ما يؤدي بتوجههم إلى طلب فرص العمل في المؤسسات الكبرى.
- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فرص ترقية محدودة مقارنة بالمؤسسات العمومية.
- تواجه شبح الفشل ومخاطر التوقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قلة المكافآت والامتيازات والحوافز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
كما نجد أن الفئة العاملة غني هذا النوع من المؤسسات هم الشباب والطلبة المتخرجين الجدد من الجامعات ومعاهد التكوين في بدايه مشوار عملهم، إضافة إلى قلة المهرة لديهم، واطرارهم إلى قبول هذا النوع من المناصب كمناصب شغل مؤقتة ويقومون بتغيير وظائفهم في أول فرصة عمل متاحة لهم، فتوجههم لمثل هذه المؤسسات هو محاولة اكتساب المهرة والتدريب الأمثل من أجل فتح مشاريع خاصة بهم أو التنقل إلى وظيفة أخرى.
إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد العوائق التالية:

3-5- مشكل التمويل والائتمان:

إن صعوبة شروط الاقتراض وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التسديد، إضافة إلى طلب ضمانات عينية من قبل البنوك تعتبر من بين أهم العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن البنوك تفضل تمويل أنشطة التجارة الخارجية كالتصدير والاستيراد بدل الأنشطة الإنتاجية باعتبار أن عملية تمويل هذه الأخيرة محفوفة بالمخاطر هاصة في ظل غياب ضمانات تقوم بتغطية مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بينت دراسة البنك العالمي الخاصة بالدول النامية أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم انشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو ما يؤدي إلى صعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي والمالي بفعل شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة.²⁸

3-6- إشكالية العقار:

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجود أرضية مناسبة وهذه من بين العوائق التي تواجهها، حيث أصبح العقار في الجزائر يجد من نشاط المؤسسات الوطنية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الاقليم أنه إلى غاية 2001 ومن مجموع 411 قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة أرض غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 قطعة أرض، ولعل ذلك يعود للأسباب التالية:²⁹

- فرض القيود البيروقراطية على الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على تسيير العقاري .
- صعوبة وطول مدة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عقارات وأراضي لإقامة وإتمام المشاريع الخاصة بها، وبالتالي طول هذه المدة أدى إلى عدم إقامة العديد من المشاريع.

- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.
- مشكل غموض الوضعية القانونية لأغلب الأراضي التي تتواجد بها مناطق صناعية، فأغلب المؤسسات المتواجدة بها لا تملك عقود ملكية، بالرغم من طول فترة تواجدهم بها.

3-7- صعوبات جبائية:

تعتبر الحوافز الضريبية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على تنشيط التنمية الاقتصادية كالإعفاء الضريبي معقدة مقارنة بتلك المقدمة للكيانات الكبرى، وهذا من شأنه أن يعيق عمل هاته المؤسسات والتوجه بها إلى ما يسمى بالأنشطة الموازية مما يترتب عنه التهرب الضريبي، كما أن ارتفاع الرسوم والضرائب على أنشطة هذه المؤسسات وخاصة في طورها الاستغلالي يؤدي إلى إيقاف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، إضافة إلى وجود صعوبات جمركية نتيجة الاجراءات المتخذة من طرف إدارة الجمارك التي لم تستطع التكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والاعراف الدولية.³⁰

3-8- عدم استقرار النصوص القانونية:

إن عدم استقرار النصوص القانونية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين العوائق التي تحدها عن العمل لمواكبة التطورات والتغيرات السريعة في التكنولوجيا وعوامل المنافسة المتصاعدة يوما بعد يوم، إضافة إلى طول المدة التي تستغرقها بعض النصوص في معالجة مشكل هذه المؤسسات وتفشي أيضا ظاهرة الرشوة والمحسوبية.³¹

خلاصة:

تعتبر النتائج التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج إيجابية ومرضية على جميع الأصعدة، وهذا ما أدى بالعديد من الدول لتبني هذا النوع من المؤسسات على غرار الجزائر التي لا زالت ولحد الآن تعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط من أجل تمويل أنشطتها المختلفة بدلا من الرقي بهذه المؤسسات. لذلك يجب العمل على وضع هياكل تنظيمية وميكانيزمات تحكم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها المساعدة على ترقيتها من خلال فتح مناصب عمل وزيادة الإنتاج بمختلف أنواعه وزيادة فتح المنافسة والاستثمار على المستويين المحلي والأجنبي وهذا ما يؤدي إلى زيادة وتنمية النشاط الاقتصادي.

ومن خلال دراستنا هذه، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإشباع حاجيات الأفراد من خلال ما توفره من تنوع في الإنتاج؛

- كما تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طرح أفكار وابتكارات وإبداعات جديدة من خلال دراسة السوق والتعرف على احتياجات عملائها بدقة، مما يؤدي بعدم توجه العملاء إلى مؤسسات منافسة وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة النشاط الاقتصادي؛

- كما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة من خلال تلبية الطلب المحدد في السوق.

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب عمل خاصة بالنسبة للأشخاص القاطنين في الأرياف نظرا لصعوبة حصولهم على عمل لعدم تواجد عدد كبير من المؤسسات في تلك المناطق وأيضا بعد المدن عنهم وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة وزيادة كميات الانتاج وتسويقه محليا وأجيبيا وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

- 1- الاخضر بن عمر وعلي بالموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6/05/2013، ص: 04.
- 2- محمد ابراهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد، ط1، عمان 2017، ص: 39.
- 3- فوزي عبد الرزاق، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 26، ديسمبر 2006، ص: 182.
- 4- نادية قوچ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وافاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 04 / 2006 جامعة الجزائر، ص: 195-196.
- 5- محمد ابراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70 - 71.
- 6- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، ط1، الاردن، 2009، ص: 29.
- 7- الاخضر بن عمر وعلي بالموشي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.
- 8- فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 182.
- 9- حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص ص: 12-15.
- 10- جمال بالخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف، 17-18 أبريل 2006، ص: 63.
- 11- عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بالوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص: 05.
- 12- كيلوار بوميك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الاردني، الاردن 1989، ص: 42.
- 13- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص: 15.
- 14- محي الدين حمداني، نفس المرجع، ص: 15.
- 15- مصطفى يوسف الكافي، التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي - بيئي - اعلامي، دار الحامد للنشر، ط1، الاردن، 2017، ص: 53.

- 16- إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص ص 70-71.
- 17- يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012/2011، ص 67.
- 18- محمد ابراهيم عبد الاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 70.
- 19- نادية قوقح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195_196.
- 20- محمد ابراهيم عبد الاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.
- 21- يحي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 73.
- 22- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل ضمن إطار الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013، ص: 10.
- 23- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، مرجع أعلاه، ص: 8.
- 24- عزيز سامية، مقال بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثاني، جوان 2011، ص ص: 88-89.
- 25- بيان صحفي خاص بالجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 02 أوت 2017، www.industrie.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2018/02/10، الساعة 19:00.
- 26- بيان صحفي خاص بالجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 28 نوفمبر 2017، www.industrie.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2018/02/10، الساعة 19:00.
- 27- سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص ص: 196-199.
- 28- محمد ابراهيم عبد الاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 82-83.
- 29- قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر"دراسة حالة ولاية مستغانم، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، جامعة بالبكر بلقايد تلمسان، العدد 02-2011، ص: 118.
- 30- الاخضر بن عمر وعلي بالموشي، مرجع سبق ذكره، ص: 07.
- 31- الاخضر بن عمر وعلي بالموشي، نفس المرجع، ص: 11.